ترامب: يبدو لي أن النظام السوري أسقط الطائرة الروسية

سوريا: هدوء في إدلب وحماة التزاماً باتفاق سوتشي

سوريون في أحد شوارع إدلب المهدمة

مقاتلون في ريف إدلب

عواصم – «وكالات»: قال الرئيس الأمريكي، دونالد ترامب، الثلاثاء، إن سوريا على الأرجح أسقطت طائرة عسكرية روسية قرب سواحلها، مضيفاً أن الولايات المتحدة ودولاً أخرى تقترب من القضاء على تنظيم داعش الإرهابي في سوريا والمنطقة.

وقال ترامب خلال مؤتمر صحفي، مع الرئيس البولندي، أندريه دودا: «يبدو لي بناء على مراجعة الحقائق أن سوريا أسقطت طائرة روسية. وعلى حد علمي فقد لقي نحو 14 شخصا حتفهم وهذا أمر محزن للغاية لكن هذا ما يحدث».

وأضاف: «قمنا بعمل رائع في سوريا، وفي تلك المنطقة بالقضاء على تنظيم داعش، وهذا هو سبب وجودنا هناك.. ونحن نقترب من الانتهاء من هذه المهمة».

من ناحية أخرى يرتبط مصير الاتفاق الروسي التركي لتلافي هجوم الحكومة السورية على محافظة إدلب برد فعل المقاتلين في المنطقة وقد ينهار سريعا إذا لم تستطع جهود موسكو وأنقرة المشتركة أن تفرض الخطة على الجماعات المسلحة.

وأبرمت تركيا، التي تحرص على تفادي صراع شامل على حدودها الجنوبية، الاتفاق المفاجئ مع روسيا الاثنين لإقامة منطقة منزوعة السلاح حول إدلب بهدف تلافي هجوم وشيك.

ودعت أنقرة منذ شهور لحملة محددة تستهدف المقاتلين الذين يسيطرون على مناطق من إدلب، بدلا من هجوم واسع النطاق على منطقة يسكنها أيضا نحو 3 ملايين مدني وعشرات الآلاف من مقاتلي المعارضة الذين تدعمهم تركيا.

ويمنح الاتفاق، الذي أعلن في سوتشي بعد محادثات بين الرئيس الروسي فلاديمير بوتين، أحد داعمي نظام الرئيس السوري بشار الأسد، والرئيس التركي رجب طيب أردوغان، تركيا فرصة تحويل هذا المقترح إلى أمر واقع.

لكن الوقت ضيق، إذ يريد الزعيمان إقامة المنطقة منزوعة السلاح بحلول منتصف أكتوبر، لكن من غير الواضح كيف سيطبقان خطتهما لنزع سلاح المقاتلين المتشددين وإخراجهم من المنطقة.

وقال بوتين عند إعلانه عن الاتفاق «إن المنطقة سنمتد على طول الخطوط الأمامية التي تفصل إدلب الخاضعة لسيطرة المعارضة عن قوات الحكومة السورية». مضيفاً «أن المتشددين سينسحبون وسيتم سحب الأسلحة الثقيلة منهم ومن غيرهم من الجماعات المعارضة».

ولم يحدد الرئيس الروسي كيف سيجري إقناع الجماعات المسلحة بالتعاون أو أين قد يتم إرسالها.

ولتركيا 12 موقعاً عسكرياً في منطقة إدلب وأعلنت في أكتوبر الماضي أنها ستعزل «الجماعات الإرهابية» عن «مقاتلي المعارضة المعتدلين» هناك، لكن بعد مرور نحو عام لم يتحقق تقدم يذكر في هذا الصدد ويقول محللون إنه لم يتضح كيف سيغير اتفاق أمس الصورة.

وقال المحلل الأمني والضابط التركي المتقاعد مدين جورجان «هذا احتمال ضئيل للغاية»، مضيفاً أن «المقاتلين لن يقتنعوا إلا من خلال استعراض القوة وليس الحوار».

وأقوى مجموعة معارضة في إدلب هي تحالف «تحرير الشام» الذي يضم جماعات مسلحة مؤلفة من مقاتلين سوريين وأجانب وتهيمن عليه جبهة «النصرة» التي كانت تابعة لتنظيم القاعدة.

وحدد بوتين جبهة «النصرة» باعتبارها واحدة من الجماعات التي ستستهدفها الإجراءات، لكنه وأردوغان لم يحددا من الجماعات الأخرى التي ستطبق عليها الإجراءات.

وقالت تركيا الثلاثاء «إنها ستبحث المسألة مع روسيا في إشارة على عدم التوصل لاتفاق».

وقال دبلوماسي يتابع الشأن السوري إن «اتفاق سوتشي لن يسهم سوى في استقرار الوضع في إدلب لبضعة شهور». وأضاف «الأمر لا يعدو كونه تأجيلا للمسألة التي لا يوجد لها حل واضح».

وقال سنان أولجن وهو دبلوماسي تركي سابق ومحلل لدى مركز كارنيجي في أوروبا «المشكلة الأساسية هي المقاتلون الأجانب لأنه لم يعد لديهم مكان يلجأون إليه».

وذكر أولجن أن تركيا تعلق آمالها فيما يبدو على الانقسامات المحتملة بين المقاتلين وتتوقع أن المقاتلين السوريين سيكونون أكثر ميلا لتسليم سلاحهم من الأجانب.

وقال «المبدأ الأساسي هو فرق تسد... محاولة التفرقة على مستوى جذري... قد يكونون جميعهم مقاتلين لكن ربما تكون ميولهم مختلفة فيما يتعلق بنزع السلاح».

وقال مصدر بالمعارضة في إدلب إن «هناك وجهات نظر مختلفة داخل تحالف «تحرير الشام» بشأن إمكانية التعاون».

ويقول المصدر «إن موقف «تحرير الشام» مهم لأن التحالف يملك ما يكفي من النفوذ لفرض إرادته على مقاتلين آخرين في إدلب بمن فيهم الأجانب إذا توصل مجلسه للشورى لقرار بشأن المسألة.

وقال المصدر «إذا أبرم اتفاق بين تحرير الشام وتركيا فستمضي المسألة بسهولة».

وصنفت تركيا تحالف «تحرير الشام» منظمة إرهابية الشهر الماضي، لكن المصدر قال «إن ثمة مؤشرات على أن تركيا و«تحرير الشام» قد يتعاونان على الأرض»، مشيرا إلى السهولة التي تمر بها القوافل التركية عبر إدلب.

وقال مبعوث الأمم المتحدة في سوريا إنه يعتقد أن هناك نحو 10 آلاف من مقاتلي النصرة في إدلب، وهناك جماعات مسلحة وفصائل تقاتل تحت لواء الجيش السوري الحر، وبدعم من تركيا انضوت هذه المجموعات تحت لواء «الجبهة الوطنية للتحرير».

وذكر جورجان أن اتفاق سوتشي ضمن لتركيا متنفسا حتى 15 أكتوبر وهو موعد تنفيذ الاتفاق، لكن روسيا لن تحجم إلى الأبد عن التعامل مع منطقة سبق ووصفتها بأنها «وكر للإرهابيين».

وقال: «اشترت أنقرة شهراً من الوقت وروسيا منحتها هذه المهلة، لكن موسكو تقوم بذلك للمرة الأخيرة، كيف ستستغل أنقرة هذا الشهر؟».

كما عاد آلاف النازحين إلى منازلهم في محافظة إدلب ومحيطها، بعد أقل من 48 ساعة من إعلان الاتفاق الروسي التركي الذي يمكن أن يجنب المنطقة عملية عسكرية لقوات النظام، وفق ما أفاد به المرصد السوري لحقوق الإنسان.

ومنذ بداية أغسطس الماضي، توجهت الأنظار إلى إدلب في شمال غرب البلاد، مع إرسال قوات النظام التعزيزات العسكرية تلو الأخرى تمهيدا لهجوم ضد آخر أبرز معاقل الفصائل المقاتلة، قبل أن تصعد قصفها في النصف الأول من الشهر الحالي بمشاركة طائرات روسية.

وتسبب التصعيد في نزوح أكثر من 30 ألف شخص، قبل أن يعود الهدوء مجدداً في المحافظة ويفسح المجال أمام المفاوضات الروسية التركية.

وانتهت المفاوضات بإعلان الرئيسين الروسي فلاديمير بوتين والتركي رجب طيب أردوغان الإثنين الماضي، اتفاقا على منطقة منزوعة السلاح على طول خط التماس بين قوات النظام، والفصائل بعمق يتراوح بين 15 و20 كيلومترا.

وقال مدير المرصد رامي عبد الرحمن: «استفاد النازحون من فترة الهدوء التي رافقت المفاوضات الروسية التركية، ليبدأ عدد منهم بالعودة قبل أن ترتفع الوتيرة مع إعلان الاتفاق».

وأشار عبد الرحمن إلى أن «نحو 7 آلاف نازح عادوا إلى بلداتهم وقراهم منذ إعلان الاتفاق الروسي التركي، خاصة في ريف إدلب الجنوبي الشرقي، وريف حماة الشمالي».

وتقع بعض القرى والبلدات التي عاد إليها سكانها، وفق عبد الرحمن، في المنطقة المنزوعة السلاح.

وتظاهر عشرات النازحين الثلاثاء في مخيم قرب الحدود التركية للترحيب بالاتفاق الروسي التركي، ورفعوا لافتات كتب عليها «نحن أصحاب حق وحقنا العودة، ريف حماة الشمالي اللطامنة».

وطالب نازحون بضمانات للعودة إلى قراهم وبلداتهم في ريف إدلب الجنوبي وحماة الشمالي.

وعلى هامش مشاركته في التظاهرة، قال أبو عادل النازح في ريف إدلب الجنوبي «نطالب بضمان لعودة النازحين، وألا تحدث خروقات وقصف للمدنيين».

وقال الشاب مرهف الجدوع: «لا نريد أن نتهجر مرة ثانية وثالثة ورابعة، كفانا نزوحا وجلوسا تحت الخيم، نريد العودة إلى منازلنا ومدارس أطفالنا».

وكانت الأمم المتحدة حذرت من أن يسفر أي هجوم لقوات النظام على محافظة إدلب ومناطق سيطرة الفصائل المحاذية لها، حيث يعيش نحو 3 ملايين نسمة، عن «أسوأ كارثة إنسانية» في القرن الحالي.

وأشادت الأمم المتحدة بالاتفاق الروسي التركي.

ورحب علي الزعتري، المنسق المقيم للشؤون الإنسانية والتنموية للأمم المتحدة في سوريا، آملاً أن «يتيح انسياب المساعدات الإنسانية وحقن دماء المدنيين».

وأكد الزعتري في بيان استعداد منظمات الأمم المتحدة العاملة في سوريا «لتقديم المساعدات الإنسانية اللازمة لمدينة إدلب وريفها».

و تشهد جبهات محافظتي إدلب وحماة في سوريا لليوم الثاني على التوالي هدوءاً تاماً على جميع المحاور، ولم تسجل أي عمليات عسكرية بين القوات الحكومية، وفصائل المعارضة.

وقال قائد ميداني يقاتل إلى جانب القوات الحكومية: «لم تشهد الجبهات الممتدة من ريف حماة الشمالي إلى جبهات ريف إدلب الغربي أي عمليات عسكرية على الإطلاق منذ صباح يوم الأحد الماضي، وحتى الآن، رغم بقاء كل تلك القوات في مراكز تجمعها، ولم يصدر أي قرار من قيادة الجيش السوري بالتحرك والانتقال من تلك الجبهات».

وأكد القائد «عدم تنفيذ الطيران الحربي السوري والروسي أي طلعات في تلك المناطق».

إلى ذلك تبادلت القوات الحكومية مسلحي المعارضة الاتهامات بخرق الاتفاق في ريف حلب الشمالي.

وقال مصدر في المعارضة السورية: «دارت اشتباكات بين فصائل المعارضة والقوات الحكومية بعد منتصف الليل بالرشاشات الثقيلة على جبهات رتيان، وبيانون، وحيان، وتل مصيبين، والملاح بريف حلب الشمالي، وسط قصف مدفعي استهدف أماكن الاشتباكات».

وأكدت مصادر إعلامية مقربة من القوات الحكومية، أن «الجيش يستهدف بمدفعيته تحركات للإرهابيين في المتصورة والراشدين ورتيان وبيانون في ريفي حلب الشمالي والغربي».

ونقلت صفحات على مواقع التواصل الاجتماعي صوراً لمباراة لكرة القدم أقيمت في بلد كفرنبل غرب مدينة معرة النعمان بريف إدلب الجنوبي الشرقي، في إشارة إلى تنفيذ الاتفاق الروسي التركي.

ورحبت دمشق بالاتفاق بين روسيا وتركيا حول محافظة إدلب القاضي بإحداث منطقة منزوعة السلاح بين الحكومة السورية والمعارضة تحت إشراف روسي تركي.

وأوضح مصدر في الخارجية السورية الثلاثاء، أن «الاتفاق كان حصيلة مشاورات مكثفة بين الجمهورية العربية السورية، والاتحاد الروسي، وبتنسيق كامل بين البلدين».

وتوصلت روسيا وتركيا في قمة بمدينة سوتشي الروسية أول أمس الإثنين، إلى اتفاق يقضي بإقامة منطقة عازلة منزوعة السلاح للفصل بين قوات الحكومة السورية ومقاتلي المعارضة، على أن تسير قوات تركية وروسية دوريات فيها، لضمان احترامها، وسحب السلاح الثقيل من المنطقة منزوعة السلاح التي يتراوح عرضها بين 15–20 كيلومتراً، وتدخل حيز التنفيذ في 15 أكتوبر المقبل.

لبنان: إطلاق اسم متهم باغتيال رفيق الحريري على شارع في بيروت

بيروت – «وكالات»: اتهم رئيس الوزراء اللبناني المكلف بتشكيل الحكومة الجديدة، سعد الحريري، تعليقاً على تسمية أحد شوارع بيروت باسم القيادي الراحل في ميليشيا حزب الله اللبنانية مصطفى بدرالدين، بعض الأطراف بالسعي لإختلاق فتنة في البلاد، وفق ما نقلت صحيفة اللواء اللبنانية عن الحريري، أمس الأربعاء.

وتابع الحريري في بردشة صحافية: «مؤسف القرار بتسمية شارع باسم مصطفى بدر الدين وهذه هي الفتنة بأمها وأبيها».

وبدوره قال وزير الداخلية في حكومة تصريف الأعمال نهاد المشنوق في تصريحات تلفزيونية أمس الثلاثاء، إن تسمية شارع في منطقة الغبيري، أحد معاقل حزب الله في جنوب بيروت، باسم مصطفى بدر الدين : «عمل استفزازي، يقف وراءه عقل مريض حاقد ولا يقدم شيئا إلا الثار»، مضيفاً أنه «عقل لا يملك ميزانا بأن هناك لبنانيين معنيين مباشرة باغتيال رئيس الحكومة الراحل رفيق الحريري ورفاقه»، مضيفاً ان «هذا العقل همّه كيف يتحدى الآخر ويظهر حقده للآخر».

ومن جهته قال النائب السابق في مجلس النواب اللبناني وعضو الجماعة الإسلامية، بعد لقائه بوزير الداخلية والبلديات في حكومة تصريف الأعمال اللبنانية نهاد المشنوق اليوم الأربعاء، وفق ما نقلت وكالة الأنباء اللبنانية الرسمية: «ليس من المناسب، لا بالتوقيت ولا بالشكل، إعلان تسمية شارع في بيروت باسم أحد المتهمين باغتيال الرئيس الشهيد رفيق الحريري، بغض النظر عما إذا كانت المحكمة الدولية ستدينه أو ستحكم ببرائته، في الحكم النهائي».

وأضاف أن في ذلك «استفزاز لا يتحمله لبنان، لمشاعر جزء كبير من اللبنانيين».

من جهة أخرى، قال عضو كتلة «الجمهورية القوية» النائب زياد الحواط، خلال لقاءه بوزير الداخلية نهاد المشنوق، إن «هذا القرار مستنكر وهو ناتج من خلفية فائض القوة والنظرة الفوقية التي يتعاطى بها حزب الله مع الدولة، فتسمية أحد شوارع منطقة الغبيري باسم متهم رئيسي باغتيال رئيس حكومة سابق، سابقة لم نشهدها من قبل في تاريخ العالم».

وأضاف، أن «يكون اسم شارع على مسمى أحد المتهمين والمحكمة الدولية أكدت اتهامه، فهذا عمل مدان من قبل اللبنانيين والطوائف والمذاهب والاتجاهات اللبنانية لأنه يتعلق باغتيال رئيس حكومة كل لبنان، الذي أنجز ثورة إنمائية».

الجزائر: مقتل إرهابيين اثنين شرقي البلاد

الجزائر – «وكالات»: أعلنت وزارة الدفاع الوطني في الجزائر، مقتل إرهابيين اثنين، في كمين محكم صباح أمس الأربعاء، بمنطقة بني مخلد سيوان، ببلدة القل بولاية سكيكدة، بشرق البلاد.

وقالت الوزارة إن الجيش ضبط في العملية مسدسين رشاشين من نوع كلاشنيكوف وكمية من الذخيرة، تقدر بـ180 طلقة.

مصر: دعوى قضائية لفصل الإخوان من الجهاز الإداري للدولة

الجيش المصري بسيناء

القاهرة – «وكالات»: طالبت الدعوى القضائية رقم 62862 لسنة 72 قضائية، أمام محكمة القضاء الإداري بالقاهرة، بإلزام رئيس الوزراء والوزراء المعنيين بإصدار قرارات بفصل جميع الموظفين المنتمين لجماعة الإخوان الإرهابية من جميع المناصب والوظائف التي يشغلونها في الجهاز الإداري للدولة المصرية.

وأشارت الدعوى القضائية، أنه بعد ثورة يناير 2011 ووصول جماعة الإخوان الإرهابية للحكم أصدر رئيس الوزراء وبعض القيادات الإخوانية آن ذاك قرارات عديدة الهدف منها تمكين أعضاء وكوادر جماعة الإخوان الإرهابية من السيطرة على مفاصل الدولة المصرية، عن طريق زرعهم داخل الكثير من المناصب القيادية للدولة بمختلف الوزارات والمؤسسات المختلفة.

وأوضحت الدعوى القضائية، أن أغلب الوظائف تم التعين فيها بالمخالفة للقانون، وكان الهدف الوحيد فيها السيطرة على الجهاز الإداري.

وأضافت الدعوى، أن أعضاء الجماعة الإرهابية مازلوا في مناصبهم إلى الآن، واغتلوا تلك المناصب بالمخالفة للقانون في وزارات مثل وزارة التربية والتعليم، والنقل والصحة والتعليم العالي والمحليات وهدفهم الوحيد إفشال سياسات الدولة التي تسعى إليها بغرض إصلاح الجهاز الإداري للدولة، وإفشال جميع السياسات والقرارات التي تهدف إلى تسهيل الأمور اليومية للمواطن العادي وإحداث فجوة ما بين المواطن العادي والدولة.

وأوضحت الدعوى، أن وجود قيادات وعناصر تلك الجماعة الإرهابية في مناصبهم حتى الآن دون صدور قرار بفصلهم من الجهاز الإداري للدولة يعرض المصالح العليا للبلاد للخطر باعتباره منتمين لجماعة إرهابية، وذلك وفقا لحكم المحكمة في القضية رقم 3343/2014، وقرار رئيس مجلس الوزراء رقم 579 لسنة 2014 والمنشور في الجريدة الرسمية بتاريخ 9 أبريل 2014.

وطالبت الدعوى القضائية، قيام وزارة الداخلية بالاشتراك مع الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة بإعداد قاعدة بيانات لجميع موظفي الجهاز الإداري للدولة، وفصل من يثبت انتمائه للجماعة الإرهابية.

من ناحية أخرى أكد الخبير العسكري بجهاز الأمن القومي، اللواء جمال أبو ذكري، أن العملية العسكرية الشاملة في سيناء مصر 2018، نجحت في بسط سيطرتها على الرقع المختلفة في سيناء، وتصفية الكثير من العناصر الإرهابية وشل الحركات المستوطنة بها.

وأشار أبو ذكري لـ24، إلى أن الحركات الإرهابية انهارت بشكل كبير أمام الأجهزة الأمنية المصرية، التي استطاعت أن تصفي قيادات عديدة في مدة زمنية قصيرة.

وأضاف أبو ذكري، أنه «برغم الدعم الذي يتمتع به الإرهاب سواء من قبل بعض الدول أو المنظمات الدولية والصهيونية العالمية، إلا أن القوات المسلحة المصرية تبلي بلاء عظيما في دفع خطر الإرهاب وبسط سيطرة مصر على تلك الرقعة الغالية من تراب هذا الوطن، والحرص على تنفيذ أجندة التنمية الشاملة واستغلالها في دعم الاقتصاد المصري».